استخراج تراخيص البناء كمؤشر لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر

Extraction of building permits as an indicator of improving the business climate in Algeria

راضية عباس[1]

[1] كلية الحقوق، جامعة البليدة 2 (الجـــزائر)، abbes.radia@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 2019/02/24 تاريخ قبول المقال: 2021/01/15 تاريخ نشر المقال : مارس2021

الملخص

إن تطور اقتصاد الدول مرتبط بسهولة ممارسة الأعمال لجلب أصحاب المشاريع الامر الذي يتطلب اعادة النظر في الكثير من التشريعات التي تؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة على الاستثمار اي الاعمال باعتبار ان البيئة التشريعية للدول تلعب دور هام وتعتبر أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين مناخ الاعمال الذي يسمح بجلب المستثمرين في ظل التنافسية الدولية، التي تعتمد على مجموعة المؤشرات لقياس مناخ الاعمال من قبل مجموعة البنك العالمي في ظل تقاريرها المسماة أداء الأعمال.

إن دراستنا سوف تنصب على مؤشر فرعي المتمثل في استخراج تراخيص البناء الذي يدخل ضمن مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، وتحديد واقع الجزائر في هذا المجال خاصة امام مجهوداتها على تحسين مراتبها عالميا لتصبح منطقة جذب للمستثمرين من خلال ادراج عدة تعديلات في مجال تسهيل وتسريع اجراءات استصدار تراخيص البناء.

الكلمات المفتاحية: مناخ الاعمال، مؤشر استخراج تراخيص البناء، اجراءات رخص البناء، سهولة ممارسة الاعمال، تحسين مناخ الاعمال.

Abstract

The legislative environment of countries plays an important role and is considered one of the most important factors influencing the improvement of the business environment, which allows attracting investors in light of international competitiveness. The World Bank relies on a set of indicators to measure the business climate

Our study is based on a sub-index related to the issuance of building permits, which is included in the ease of doing business index, and determining the reality of Algeria in this field, especially in the efforts to improve its ranking globally to become an attraction for investors by introducing several amendments to facilitate and accelerate licensing procedures.

KEY WORDS: Doing Business, Business Climate, Building Licensing Index, Building Permit Procedures, Ease of Doing Business.

المؤلف المراسل : راضية عباس.، الإيميل: abbes.radia@yahoo.fr

المقدمة

تسعى كل دول العالم إلى دعم اقتصادها من خلال تكثيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وذلك من خلال توفير مناخ أعمال مشجع ومحفز في ظل المنافسة العالمية، إن تطور اقتصاد الدول مرتبط بسهولة ممارسة الأعمال لجلب أصحاب المشاريع لذلك تلجا الدول والحكومات إلى اتخاذ تدابير و تهيئة بيئة إجرائية ملائمة لإنشاء مؤسسات الأعمال و تحقيق نموها من خلال سن مجموعة القوانين بغية إصلاح هذا المناخ بشتى مكوناته الاقتصادية و السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية.

أصبح الأمر يتطلب إلى جانب تحسين مناخ الاستثمار من خلال ملائمة الاطار القانوني للاستثمار الى ملائمة تشريع الدولة ككل باعتبار ان جذب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية يتطلب إعادة النظر في الكثير من التشريعات التي تؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة على الاستثمار اي الاعمال، باعتبار ان البيئة التشريعية للدول تلعب دور هام وتعتبر احد اهم العناصر المؤثرة في تكوين مناخ الاعمال الذي يسمح بجلب المستثمرين في ظل التنافسية الدولية، التي تترجم في الاعتماد على مجموعة المؤشرات لقياس مناخ الاعمال التي يعتمد عليها لترتيب الدول من قبل مجموعة البنك العالمي في ظل تقاريرها المسماة أداء الأعمال منذ 2003[1].

تخضع الدول في تقييم مناخ الأعمال إلى مؤشرات قياسية لمستوى الأداء تقوم بقياس ومقارنة الإجراءات الحكومية المؤثرة في حياة منشاة الأعمال بموجب تقارير دولية، و أهمها مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ومؤشر الشفافية ومؤشر التنافسية العالمي الصادرة عن هيئات دولية.

إن دراستنا سوف تنصب على مؤشر فرعي المتمثل في استخراج تراخيص البناء الذي يدخل ضمن مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الذي يشمل 10 مجالات أو مؤشرات فرعية خلال دورة إنشاء وممارسة النشاط وتصفية المؤسسات، ويعتبر استخراج تراخيص البناء من المؤشرات التي تساهم في سهولة ممارسة الأعمال ويعتمد على مدى سهولة إجراءات الحصول عليها والوقت والتكلفة التي يجب القيام بها للحصول على جميع الموافقات اللازمة للمشروع.

رغم ان هذا المؤشر يعتبر فرعيا الا انه يعتبر محفز هام عند المستثمرين وهذا ما اكدته تقارير البنك الدولي في مجال سهولة ممارسة الأعمال و الخبراء، فعملية استخراج تراخيص البناء تعكس مدى سهولة او تعسر نشاط الاعمال في أي دولة حول العالم، اذ يضف البنك الدولي ذلك ضمن المؤشرات التي يعتمدها في تقريره السنوي حول ممارسة انشطة الاعمال في العالم والذي يعتمد عليه المستثمرين الاجانب في البحث عن اماكن تقدم لهم تسهيلات ادارية مالية للاستثمار فيها من خلال بيانات 190 اقتصادا عبر العالم [2]، ويعتمد هذا المؤشر لترتيب الدول حسب سهولة ممارسة انشطة الاعمال مع الاخذ في الاعتبار مؤشرات اخرى.

كما اعتبره بعض الخبراء من بين عوامل تحسين مناخ الاعمال حيث يرى الخبير لدى البنك الدولي السيد محمد حميدوش ان مؤشر استخراج رخصة البناء يعتبر من بين عوامل عزوف المستثمرين حيث يرى ان انشاء مؤسسة مصغرة او متوسطة من قبل شاب في محيط شبه عمراني يتطلب 5 سنوات على الاقل اذ ان انتظار صدور رخصة البناء يستغرق قرابة سنتين[3]. لذلك فان تقديرات الهيئات والمنظمات الدولية تصنف مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر ضمن الاعقد في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لأنها لم تسجل تقدم كبير في المؤشرات المحددة لهذا المناخ منها مؤشر استخراج رخصة البناء ورتبت في مرتبة متأخرة في نوعية مراقبة البناء[4].

كما اكد في العديد من المرات من قبل المستثمرين انه من بين معوقات الاستثمار في الدول العربية وبالخصوص الجزائر هو صعوبة وتعقد اجراءات استخراج تراخيص البناء. فبالنسبة الدول العربية نجد مثلا لبنان التي تعتبر متأخرة في تقرير ممارسة انشطة الاعمال فبيئة الاقتصاد غير محفزة حيث يتساءل المحللين كيف سيطلق المستثمر اي مشروع في بلد لا تزال رخصة البناء تتطلب المرور ب20 اجراء و211 يوما وفق التقرير البنك الدولي[5].

اما الجزائر فان المستثمرين يشيرون ان من بين معوقات الاستثمار بالجزائر هو طول اجراءات وتعقدها استخراج رخص البناء خاصة في معظم المجالات منها مجال الاستثمار السياحي و العقاري من خلال تصريحاتهم امام الولاة في ظل الاجتماعات المنعقدة لحل مشاكل المستثمرين في بعض الولايات مثل الطارف بسكرة الجلفة وقالمة كعينة[6].

فالجزائر فيما يخص عملية استخراج تراخيص البناء احتلت المرتبة 122 عالميا، لان العملية تتطلب 17 إجراء بمعدل 205 يوم، كما احتلت الجزائر المرتبة 163 عالميا في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال مقارنة بتونس المرتبة 74 والمغرب المرتبة 75 بتراجع في الترتيب حيث كانت تحتل المرتبة 136 في سنة 2010 من خلال تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2016 [7].

إن الجزائر بذلت مجهودات في مجال تسهيل استخراج تراخيص البناء حيث استصدرت تعليمة وزارية لوزير السكن والعمران رقم 085 الصادرة في 2013/01/17 تسهل من خلالها الإجراءات والتي تلها تعديل بموجب المرسوم التنفيذي 15-19 المحدد لكيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها .

كما أن الجزائر ومنذ بداية عملية الإصلاح ركزت عموما على تنفيذ المبادئ المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال من خلال إيجاد منظومة قانونية واضحة وشفافة مع العمل على ضرورة تجسيدها في أنظمة مطبقة على نحو فعال وامام التكريس الدستوري لفكرة مناخ الاعمال في المادة 43 من التعديل الدستوري 2016، فان الجزائر عازمة على تحسين مراتبها عالميا لتصبح منطقة جذب للمستثمرين سواء أجانب أو وطنيين، فأدرجت عدة تعديلات في العديد من المجالات منها مجال تسهيل و تسريع اجراءات استصدار تراخيص البناء باعتباره مؤشر فرعي في مؤشر سهولة اداء الاعمال.

فهل وفقت الجزائر في المساهمة في تحسين مناخ الأعمال من خلال تيسير و تسهيل إجراءات استخراج تراخيص البناء مما يسمح لها من تحسين مرتبتها عالميا في مجال ممارسة الأعمال؟

الإجابة على الإشكالية تكون منهج تحليلي لواقع الجزائر في مجال مؤشر سهولة ممارسة الأعمال والإجراءات المتخذة لتسهيل ذلك خاصة في مجال استخراج التراخيص البناء وفق محورين:

- دور مؤشر استخراج تراخيص البناء في المساهمة في تحسين مناخ الأعمال.
- إصلاحات الجزائر في مجال استخراج تراخيص البناء و أثرها في تحسين مناخ الأعمال.

1- : دور مؤشر استخراج تراخيص البناء في المساهمة في تحسين مناخ الأعمال:

إن مناخ الأعمال يقاس ويقدر وفق مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية محددة لتسهيل المقارنة، الهدف المرجو من هذه التقديرات هو منح معلومات حول الحالة العامة والظواهر الخاصة لمناخ معين في بلد ومنطقة وسوق اقتصادية معينة، هذه المعلومات تقدر أيضا بناءا على الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

1.1- مفهوم مناخ الأعمال و مرتبة الجزائر عالميا:

أن فكرة مناخ الأعمال تعتبر حديثة وقد منحت لها عدة تعريفات واسس بناءا على مجموعات مؤشرات لترتيب الدول عالميا من اجل جلب الاستثمارات والجزائر كغيرها من الدول تخضع لهذا الترتيب الذي له تأثير في مجال الاستثمارات وهذا ما سوف نتطرق اليه.

1-1-1 مفهوم مناخ الأعمال:

أولا: تعريف مناخ الأعمال

هناك مجموعة من التعاريف فقد عرفه البنك العالمي بان:" مناخ الأعمال هو مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل والتوسع، وللسياسات الحكومية تأثير قوي على مناخ الأعمال من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوامل أمام المنافسة[8]".

كما يمكن تعريفه بأنه: " مجموعة الأوضاع و الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والقانونية التي تتم فيها عمليات إنتاج السلع وأداء الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الخاصة أساسا والعمومية استثناءا في إطار اقتصاد سوق حر تسوده المنافسة والتي قد تنعكس سلبا أو إيجابا على فرص عمل ونجاح هذه المؤسسات بحيث تندرج كعوامل جذب أو حجب لها، مشكلة بذلك حافزا لإقدام أو عائقا لإحجام هذه الأخيرة [9] ".

إن مناخ الأعمال مرتبط بعدة عوامل يمكن تعريفه: مناخ الأعمال هو مجموعة من العوامل المتشابكة والمتداخلة التي تؤثر على قرار المقاول عند قيامه بنشاطه الخاص بدا من الإنشاء إلى غاية

التوسيع و صولا إلى التصفية وقد تكون إما محفزة أو معرقلة لنشاطه وتشمل كل من العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية، والمتمثلة في الإجراءات المتعلقة بإنشاء مؤسسة حماية الملكية الفكرية، استخراج التراخيص، الحصول على الائتمان، دفع الضرائب، البنى التحتية..الخ [10].

ثانيا :المؤشرات الدولية لتحديد مرتبة الدول في مناخ الأعمال:

1-مؤشر سهولة اداء الأعمال: استحدث مؤشر سهولة أداء الأعمال ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا منذ 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وينظر إلى هذا المؤشر كأداة إستراتيجية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات على العملية الاقتصادية في دول العالم، ويتيح عقد المقارنات فيما بينها، ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال يرتب البلاد من 1-190 دولة، حيث المرتبة الأولى تمثل افصل بلد، يعني الحصول على مرتبة عالية أي أن البيئة الإجرائية تعتبر ملائمة وأكثر تشجيعا لممارسة النشاط [11].

يستند في ترتيب الدول على أساس مجموعة من المؤشرات تتعلق بعشر مجالات خلال دورة حياة الشركة، مؤشرات بمدى تعقيد وتكلفة الإجراءات ومؤشرات تتعلق بقوة المؤسسات القانونية الذي يتضمن مؤشرات فرعية هي[12]: - مؤشر بدا النشاط التجاري.- استخراج تراخيص البناء- مؤشر توصيل الكهرباء- مؤشر تسجيل الملكية -مؤشر الحصول على الائتمان- مؤشر حماية المستثمرين- مؤشر دفع الضرائب- مؤشر التجارة عبر الحدود- مؤشر إنفاذ العقود- مؤشر تسوية الإعسار.

2-مؤشر الشفافية:

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية او النظرة للفساد من 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز وجهود محاربة الفساد، يحاول المؤشر عبر مجموعة من المنتوجات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الأعمال كأحد المعوقات داخلها ، يستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد أراء المستثمرين المحليين و الأجانب و المتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية و الخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعانات التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم وآراءهم حول مدى تفشي الفساد والرشوة، تتراوح قيمة بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و100 الذي يعني درجة شفافية عالية.

3-مؤشر التنافسية العالمي:

يعتبر مؤشر التنافسية العالمي مؤشرا فعالا لقياس القدرة التنافسية للدول و أداة لتشخيص نقاط القوة والضعف في مناخها كما يعتبر أداة لتصحيح السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي بغية تطوير التنافسية خاصة في ظل التحديات والأزمات الاقتصادية المتعددة، ويحوي مكوناته مرتبطة بالاقتصاد الكلي والجزئي ويهدف إلى قياس المنظومة المترابطة والمتكاملة أي المؤسسات السياسات

الشاملة [13]. الجزائر تحتل مراتب أخيرة في ما يتعلق بمؤشر تطور الأعمال، إذ احتلت المرتبة الأخيرة ويرجع التقرير التأخر إلى مجموعة من المشاكل التي تعاني منها بيئة الأعمال وتتمثل أهمها في سنوات 2014-2015 [14]:- البيروقراطية الحكومية بنسبة 17.5 %- الحصول على التمويل بنسبة 15.5 %.

- الفساد بنسبة 11.3 % -عدم كفاية المعروض من البنية بنسبة 8.1 %.

2-1-2 مرتبة الجزائر عالميا وفق مؤشر سهولة اداء الأعمال:

هناك عدة مؤسسات التي تقدر دوريا مناخ الأعمال في البلدان من اجل منح فكرة حول الصعوبات الإدارية و التنافسية و الجاذبية لكل مناخ محدد، وذلك لرجال الأعمال أو ملاك رؤوس الأموال أو المستثمرين والـــمصدرين الذين يبـــحثون عن أسواق جديدة أو المؤســـسات التي تريد تغـــيير المقرات الرئيسية لها.

إن البنك العالمي بموجب تقاريرها ومنذ2004 تنشر سنويا تقريرها في العالم وفق عدة مؤشرات المرتبطة بسهولة ممارسة أو أداء الأعمال في البلدان، و الذي يعتمد على دراسات وبنك معلومات للتقييم وترتيب البلدان والمناطق لمعرفة أي مناخ يسهل إنشاء مؤسسة و بالتالي الاستثمار.

حيث يرتكز هذا التقرير على نوعية الإطار القانوني فانه لا يقدم قياسا شاملا وجامعا حيث لا يغطي جميع الإجراءات في البلد المعني ويغطي التقرير 11 مرحلة في حياة الشركة من خلال 11 مجموعات مؤشرات محددة تبدأ في تأسيس الشركة والتوسع والعمليات والإعسار [15].

إن تقارير أداء الأعمال تشمل كل العوامل ذات البعد القانوني من خلال وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها ورفع درجة الثقة في النظام الاقتصادي ككل، فالحماية القانونية وتسيير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم، كلها أمور تشجع على الاستثمار وتسهم في منح المستثمرين الشعور بالاستقرار الحقيقي، أي أن لا يكون هناك تضارب في القوانين والقرارات الخاصة بالاستثمار وتكون المرونة هي سمة القوانين و القرارات [16].

الجزائر منذ أن دخلت ترتيب أداء الأعمال سنة2005 فقد احتلت مراتب متفاوتة ولكن متقاربة، والاهم أنها كلها متأخرة فقد احتلت المركز 123 سنة 2005 ثم 116 سنة 2006 ثم تخلفت بنقطتين سنة 2007 أي 125 لتواصل الانحدار كل سنة ، و في سنة 2010 احتلت 136 [17] .

وفق النتائج الأساسية الأولى لسنة 2017 فان الجزائر رتبت في البلدان الأقل من 50 نقطة و التي تتطلب إصلاحات جوهرية حيث احتلت المرتبة 156 بنقطة 47.76 ، هذه الإصلاحات تمس مناخ الأعمال، رغم ذلك فان الجزائر كسبت 7 نقاط حيث كانت تحتل المرتبة 163 في 2016، **انظر الجدول 1 و الشكل1.**

2.2 – استخراج تراخيص البناء كمؤشر فرعي لتحسين مناخ الأعمال:

إن تقرير البنك العالمي يعتمد في تقديراته على النصوص القانونية والتنظيمية للأعمال، وبالتالي فان الرتبة تأخذ بعين الاعتبار التسهيلات القانونية لإنشاء المؤســـسات أو سهولة ممارسة الأعـــمال وفق

المؤشرات الفرعية السابق ذكرها ومنها سهولة الحصول على رخص البناء.

2.2-1 المقصود باستخراج تراخيص البناء كمؤشر فرعي لتحسين مناخ الأعمال:

يقوم تقرير أداء الأعمال بتسجيل جميع الإجراءات التي تلتزم الشركة باستيفائها من اجل تشييد مستودع وهذا من خلال تقديم المستندات المتعلقة بالمشروع كالخطط والتصاميم البناء إلى السلطات المختصة، وكذا الحصول على كافة الموافقات والتراخيص والتصاريح والشهادات اللازمة لذلك، إضافة إلى إتمام جميع عمليات المعاينة الضرورية لتوصيل الخدمات المرفقية كالكهرباء، الغاز، قنوات الصرف الصحي و خدمة الهاتف[18].

علاوة على ذلك يتم احتساب الوقت اللازم لإتمام هذه الإجراءات التي تتضمنها النصوص القانونية واللوائح التنظيمية أين يستخدم قانون البناء وكذا اللوائح التنظيمية ذات الصلة إضافة إلى جداول الرسوم بوصفها المصادر الأساسية لاحتساب التكاليف[19].

فكلما كان القانون يسهل عملية الحصول على هذه التراخيص من خلال الإقلال من عدد الإجراءات والوثائق اللازمة، وكذا خفض التكاليف الناجمة عن هذه الإجراءات، فان التقرير تقوم بتقييم فعالية القانون وإبراز مكانة هذا الأخير والدور الذي يلعبه في توفير المناخ الملائم للأعمال .

إذن المقصود باستخراج تراخيص البناء كمؤشر فرعي يختلف عن تعريف رخصة البناء في القانون العمران الجزائري باعتباره مفهوم أوسع، حيث بالرجوع إلى التعريف الفقهي لرخصة البناء هو' قرار إداري صادر من سلطة مختصة قانونا تمنح بمقتضاه الحق للشخص الطبيعي أو المعنوي بإقامة بناء جديد أو تغيير بناء قائم قبل البدء في أعمال البناء التي يجب أن تحترم قواعد العمران"[20].كما يمكن تعريفها بانها وثيقة ادارية تسلم على شكل قرار اداري لكل شخص طبيعي او معنوي متحصل على ملكية ارض يريد انجاز بناء جديد او تغيير بناء موجود شريطة تقديم ملف كامل مدعم بكل النسخ التي تثبت الصفة[21].

كما أن المرسوم التنفيذي 91-176 المحدد لكيفية تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم المعدل والمتمم[22] الملغى بموجب المرسوم التنفيذي 15-19 المحدد لكيفيات تحضير عقود التعمير و تسليمها[23] لم يتطرقا لتعريف رخصة البناء، واكتفى المرسوم التنفيذي15-19 بالنص في المادة 41 منه على ضرورة الحصول على رخصة البناء في كل تشييد لبناية جديدة أو كل تحويل لبناية تتضمن أشغالها تغيير مشتملات الأرضية والمقاس والواجهة والاستعمال أو الوجهة والهيكل الحامل للبناية والشبكات المشتركة العابرة للملكية.

أما المقصود باستخراج رخص البناء كمؤشر لتحسين مناخ الأعمال فانه يشمل إضافة للإجراءات استخراج رخصة البناء ومدتها وتكلفتها، جميع الإجراءات سواء السابقة لها مثل شهادة التعمير ورخصة التجزئة وكذا المخططات الهندسة المعمارية والمدنية وعمليات التفتيش التي تتم من قبل المصالح المعنية قبل وأثناء عملية البناء لنصل إلى شهادة المطابقة والخدمات المرفقية المتعلقة بالماء والغاز والصرف

الصحي[24]، غير أن التوصـــيل الكهرباء فان التقرير جعل منه مؤشر منفرد عن مؤشـــر استخراج رخص البناء.

2.2-2 مرتبة الجزائر من خلال مؤشر استخراج التراخيص:

إن مجال استخراج الرخص بوجه الخصوص يضم مخاطر مهمة لأنه يمس الأشخاص، ولهذا فان عملية البناء هو مجال جد منظم بدءا من التصاميم الذي يعهد الى المهندسين المعماريين المكلفين بوضع مخططات البناء التي يجب ان تكون مطابقة مع وثائق التعمير والتي لابد أن تحترم فيها معايير البناء والسلامة، ثم تبرز مرحلة الحصول على رخصة البناء المشروط بموافقة الإدارة التي لديها سلطة اتخاذ القرار بهذا الشأن، ليضاف لذلك في الأخير الحصول على الخدمات المرفقية[25].

إن البلدان الحاصلة على ترتيب جيد من حيث سهولة استخراج تراخيص البناء تقوم بتنفيذ عمليات صارمة لكنها سريعة وشفافة في مجال استصدار التراخيص اللازمة، ففي هذا المجال للسرعة أهمية كبيرة ، ان اكبر عقبة اجرائية امام ممارسة انشطة الاعمال هي الإجراءات الحكومية المنظمة لأعمال التشييد والبناء فأصحاب منشآت الأعمال يرون ان سهولة استخراج الرخص لها دورا مهما للغاية في تحديد مكان إنشاء منشآت أعمال[26].

لقد احتلت الإمارات المرتبة الاولى عربيا و الثالثة عالميا في سهولة استخراج تراخيص البناء حيث انشات لجنة خاصة معنية بتحسين وتطوير تراخيص البناء تدعى: لجنة تطوير اجراءات اعمال البناء في امارة دبي وصرح رئيسها انه تم العمل بها لتطوير وتوحيد إجراءات تراخيص البناء من خلال النافذة الموحدة للترخيص الالكترونية واعتبره انجاز يدعم مكانة الدولة في المحافل الدولية و يشجع قطاع البناء والتشييد والاستثمار العقاري ويعتبر مقياسا عالميا على المستوى الرفيع الذي تتمتع به الدوائر الحكومية في تقديم خدمـــات ريادية ومبـــتكرة للمـــستثمرين والمتعاملين مما يعزز الـــبيئة الاســـتثمارية والتنافـــسية للدولة [27].

يشمل التقرير العالمي في تقييم مدى سهولة استخراج الرخص العناصر التالية: الإجراءات الحصول على التراخيص والتصاريح و تقديم الإشعارات المطلوبة، طلب وتلقي جميع عمليات التفتيش، والحصول على توصيلات المرافق، كما يأخذ بعين الاعتبار عدد الإجراءات ، الوقت بالأيام، التكلفة حسب متوسط الدخل الفردي، مؤشر رقابة جودة البناء[28].

حيث يسجل تقرير ممارسة انشطة الاعمال جميع الاجراءات المتطلبة من شركة قطاع البناء لتشييد مستودع، كما تقيس رقابة جودة البناء لتقييم جودة أنظمة البناء وقوة رقابة الجودة واليات السلامة، وأنظمة تحديد المسؤولية والتامين ومؤشر الشهادات المهنية ويتم جمع المعلومات عبر ارسال استبيان الى خبراء في مجال تراخيص البناء بما في ذلك من معماريون ومهندسون مدنيون ومحامون مختصون في مجال الاعمار وشركات البناء ومؤسسات عامة خدماتية وموظفون عموميون معنيون بأنظمة البناء لجهة إصدار الموافقات واستخراج التراخيص وإجراء المعاينة [29]، كما يتم تحديد ترتيب الاقتصادات على مؤشر سهولة

استخراج تراخيص البناء عن طريق فرز مجموع نقاط مدى الاقتراب من الحد الاعلى للأداء على مؤشر استخراج تراخيص البناء وهذه النقاط تمثل المعدل البسيط لمدى الاقتراب من الحد الاعلى للأداء لكل من مكونات المؤشر.

بالنسبة للجزائر فبعدما كانت في المرتبة 111 سنة 2010 تراجعت بنقطتين في تقرير 2011 أين احتلت المركز 113 وذلك ب22 إجراء و مدة تقدر 240 يوما أي ما يعادل 8 أشهر، مقابل تكلفة تقدر ب44 بالمائة التي كانت سنة 2010 تقدر ب39.6 بالمائة [30]. كما انه احتلت الجزائر المرتبة 122 سنة 2016 في عملية استخراج تراخيص البناء لان العملية تتطلب 17 إجراء بمعدل 205 يوم، وقد تراجعت في المرتبة لتحتل المرتبة 146 في مجال استخراج التراخيص الأمر الذي دفع بالمسؤولين الجزائريين يشككون في هذه الأرقام باعتبار أن الجزائر ومنذ 2013 قد اعتمدت إلى تخفيف الإجراءات و الآجال ، التي كرست بموجب المرسوم التنفيذي 19-15.

3- إصلاحات الجزائر في مجال استخراج تراخيص البناء وأثرها في تحسين مناخ الأعمال:

إن الجزائر ومنذ بداية عملية الإصلاح ركزت عموما على تنفيذ المبادئ المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال من خلال إيجاد منظومة قانونية واضحة وشفافة مع العمل على ضرورة تجسيدها في أنظمة مطبقة على نحو فعال وامام التكريس الدستوري لفكرة مناخ الاعمال في المادة 43 من تعديل الدستوري لسنة 2016[31] التي تنص:" على انه تعمل الدولة على تحسين مناخ الاعمال وتشجع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية " فان الجزائر عازمة على تحسين مراتبها عالميا لتصبح منطقة جذب للمستثمرين سواء اجانب او وطنيين ، فأدرجت عدة تعديلات في مجال تسهيل و تسريع اجراءات استصدار تراخيص البناء.

1.3- الإصلاحات في مجال استخراج تراخيص البناء بموجب التعليمة الوزارية 2013:

لقد عمدت الجزائر إلى إنشاء لجنة لتحسين مناخ الأعمال من قبل السلطات العمومية من اجل إيجاد إطار للتنسيق إجراءات التسهيل المعتمدة من قبل مختلف الوزارات المعنية التي كانت تقدم الاقتراحات التي تراها ضرورية لذلك.

بالرجوع إلى الإجراءات المعتمدة لاستخراج رخص البناء في الجزائر والتي كانت تخضع لقانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير والمرسوم التنفيذي 91-176 الذي يحدد كل الإجراءات اللازمة، غير انه تم ادراج عدة تعديلات بموجب تعليمة وزارية هدفها هو تسهيل وتسريع الاجراءات استصدار رخص البناء.

1.3-1 إجراءات استخراج تراخيص البناء وفق المرسوم التنفيذي 91-176 قبل الإصلاح

إن بناء أي مستودع يتطلب المرور على مجموعة إجراءات تشمل استخراج رخصة البناء و شهادة التعمير وشهادة المطابقة ثم تأتي مرحلة الربط بكل الخدمات المرفقية والتي تخضع للإجراءات المرسوم التنفيذي 91-176 كما يلي:

الطلب يرفق بنسخة من عقد الملكية او شهادة الحيازة او نسخة من العقد الاداري متعلق بتخصيص قطعة الأرض لإثبات الصفة[32].

1 –**الحصول على شهادة التعمير لتعيين الارتفاقات ،و حدود البناء وجميع الاشكال التي تخضع لها الأرض المعنية** يودع طلب الحصول على هذه الوثيقة أمام مصلحة التعمير والرد يكون خلال شهرين[33].

2– **الحصول على رخصة التجزئة** المحددة لمساحة الارضية المعنية بالبناء و حدودها و موقعها اي يتم فرز القطعة وتقدم تصاميم الموقع وترسم الحدود وهذا يعني اللجوء للمهندس المعماري لإعداد التصاميم ثم يتم ايداع الطلب لدى مصلحة التعمير و الرد يكون خلال 3 أشهر[34].

3– **الحصول على رخصة البناء** : يقدم ا طلب مرفق بالوثائق حسب المادة 55 من المرسوم التنفيذي 91–176 لرئيس المجلس الشعبي البلدي و يجب انتظار3 اشهر للحصول على الرد، وهذا بعد حصوله على الرأي المطابق من طرف المصلحة المكلفة بالتعمير في اجل 8 ايام والتي لديها اجل شهر لدراسة الموضوع والرد، بعدها يصدر رئيس المجلس الشعبي البلدي قرار منح رخصة البناء.

4– **الحصول على شهادة المطابقة:** بمجرد استكمال عملية البناء يجب إخطار البلدية لإجراء التفتيش النهائي ابن يصل عادة المفتش لموقع البناء في غضون اسبوعين من الطلب وهذا من اجل منح شهادة المطابقة في اجل 3 أشهر وفق المادة 58 من المرسوم التنفيذي السابق.

5 – اما فيما يخص توفير الخدمات المرفقية[35]:

–عملية بناء القنوات الصرف الصحي تتطلب سند ملكية ورخصة البناء اضافة لدراسة الموقع كما يجب اعلام البلدية بعملية ايصال هذه الانابيب.

– من اجل توصيل المياه يقدم الطلب الى شركة المياه التي بدورها تتفقد الموقع ويتطلب حوالي 14 يوم للتوصيل.

–بالنسبة لإيصال خط الهاتف يقدم الطلب الى مصلحة البريد ويجب حوالي 30 يوما.

2-1.3 تسهيل الإجراءات في ظل التعليمة الوزارية 2013

في سنة 2013 وفي إطار الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية في مجال تسهيل استخراج رخص البناء وفي جانفي 2013 وبموجب تعليمة وزارية من وزير السكن والعمران رقم 085 الصادرة بتاريخ 17/ 2013/1[36] الموجهة للولاة ورؤساء المجالس الشعبية البلدية ومديري البناء والتعمير التي تهدف إلى تخفيف الإجراءات وتحديدها لتسهيل استخراج رخص التعمير من قبل السلطات الإدارية المختصة في إطار احترام التشريعات والتنظيمات المعمول بها، من اجل تحسين مناخ الأعمال.

إن إجراءات التسهيل تخص أساسا استخراج شهادة التعمير ورخصة البناء وشهادة المطابقة

وتشمل محتوى الملف المطلوب و كيفية طلبها وأجال استخراجها وآليات الطعن السلمي الذي يمنح حماية لطالبيها ضد الإجراءات البيروقراطية و يمكن تلخيصها فيما يلي[37]:

– رخصة البناء تسلم على شكل قرار اداري من قبل اما رئيس المجلس الشعبي البلدي او الوالي او وزير السكن والعمران.

– التسهيلات إجراءات لإدماج مبدأ اللامركزية منذ استلام الملف الى دراسته من قبل البلدية والذي يمنح لها صلاحيات واسعة لتسهيل الطلبات أما الوالي فانه يختص بالرخص ذات الطابع الصناعي.

– الشبابيك الوحيدة في اجل تقصير أجال الدراسة، تم وضع شبابيك سواء على مستوى البلديات أو الولايات الذي يجمع كل الهيئات الواجب استشارتها.

– ان السلطات الادارية قامت بتوسيع اجراء المطابقة البنايات المتممة وغير المتممة بدون رخصة البناء للسماح لهم للرجوع الى الشرعية واجل الرد سواء بالقبول او الرفض يكون بقرار مسبب في اجل 30 يوما .

– النص على الطعن في حالة ان الطالب لم يحصل على الرد فان السلطات الادارية ملزمة بالرد في اجل 7 ايام فيما يخص شهادة التعمير و 30 يوم فيما يخص رخصة البناء و 15 يوما فيما يخص شهادة المطابقة. و يتم الطعن أمام المفتشية العامة للسكن و العمران التابعة لوزارة السكن و العمران.

2.3 – صدور مرسوم تنفيذي 15–19 لتكريس اصلاح مجال استخراج تراخيص البناء

في اطار تحسين مناخ الاعمال ونظرا للضغوطات الدولية خاصة البنك العالمي الذي يفرض اصلاحات من اجل تحسين مناخ الأعمال، الذي يتم تقديره وفق الاجراءات المتخذة من قبل الدول في كل سنة من اجل تسهيل ممارسة الأعمال، فالجزائر نظرا للمراتب التي تعرفها في مجال مؤشر استخراج تراخيص البناء فإنها قامت بوضع إصلاحات عميقة حيث تم الغاء المرسوم التنفيذي 91–176 المعدل والمتمم وتعويضه بموجب المرسوم التنفيذي 15–19 الذي حاولت من خلاله تبسيط الإجراءات والتقليص من الآجال لمواكبة الدول الأخرى خاصة المجاورة التي اجتازت مراحل كبيرة .

حيث نجد أن في مؤشر استخراج تراخيص البناء الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 122 وفق مؤشر سهولة ممارسة الاعمال 2016 فان العملية تتطلب 17 اجراء بمعدل 205 يوم ، بينما في تونس 17 اجراء بمعدل 93 يوم، وفي المغرب 13 إجراء بمعدل 91 يوم، وفيما بتوصيل الكهرباء الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 130 فان العملية تتطلب 5 اجراءات بمعدل 180 يوم، بينما في تونس تتطلب العملية 4 اجراءات بمعدل 65 يوم اما في المغرب 5 إجراءات بمعدل 57 يوم[38].

أهم الإصلاحات تتمثل في إعادة النص على الإصلاحات المتضمنة في التعليمة 2013 والمتمثلة فيما يلي:

1- فيما يخص آجال منح الرخص:

- **شهادة التعمير** تمنح في اجل 15 يوم من الإيداع وفق المادة 4 من المرسوم السابق.
- **رخصة التجزئة** اجل شهرين إذا كانت تصدر من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو 3 أشهر في الحالات الأخرى وتمنح وفق نموذج ملحق بالمرسوم.
- **رخصة البناء** طلب وفق نموذج مرفق بملف، اجل الرد 20 يوما من الإيداع في جميع الحالات وفق وفق نموذج المادة 43 و ما بعدها.
- **شهادة المطابقة** تطلب من المعني في اجل 30 يوم من استكمال البناء اين تنتقل لجنة مراقبة المطابقة في غضون 15 يوما وتسلم وفق نموذج في اجل 8 ايام من خروج اللجنة للمراقبة.

2- فيما يخص تسهيل الإجراءات:

- استحداث طلبات وفق نموذج و منح الرخص وفق نموذج ملحق بالمرسوم التنفيذي.
- إنشاء شباك وحيد على مستوى البلديات وفق المادة 58 و الولايات وفق المادة59 الذي يشمل جميع الإدارات و الهيئات التي يتم استشارتها عند منح الرخص، من بين الأعضاء ممثلي الشركة الكهرباء والغاز.

- إمكانية الطعن في حالة عم الرد أو في حالة الرفض أمام الولاية التي لديها 15 يوم للرد كما يمكن الطعن ثانيا في حالة السكوت أمام مصالح الوزارة التي تلزم مصالح الولاية للرد في اجل 15 يوم وبالتالي اجل الطعن حدد ب 30 يوما وذلك لتفادي الإجراءات القضائية.

كما انه في المجال المؤسساتي تم اعتماد شباك وحيد غير مركزي على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يشمل ممثلين عن الادارات و الهيئات التي تتدخل في مجال الاستثمار لتخفيف الاجراءات من بينها الموافقات والتراخيص منها تراخيص البناء، غير انه لتزال التعاملات ورقية وليست الكترونية لأنه يتطلب ايداع الملف على مستوى الشباك[39].

رغم كل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر غير أنها تبقى بعيدة عن الدول في مجال الإصلاحات المتعلقة بمؤشر استخراج التراخيص مما جعلها تتراجع في المرتبة وفق تقرير البنك العالمي 2018 واحتلت المرتبة 146 في مجال استخراج التراخيص باعتبار تم تقدير عدد الاجراءات ب 19 اجراء الذي يقابله 7 اجراءات في متصدر القائمة الدانمرك، أما الوقت الذي يتطلبه فهو 146 يوما مقابل 27.5 يوما في الجمهورية الكورية متصدر القائمة، في مجال التفتيش و المراقبة قدرت ب 10 المقدرة بين 0- 15 [40] **انظر الشكل1.**

الجدول 1:ترتيب الجزائر عالميا حسب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال و مؤشر استخراج تراخيص البناء

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المرتبة في سهولة ممارسة الاعمال	136	143	148	152	153	154	163	156	166	157
المرتبة في استخراج تراخيص البناء	110	113	118	138	127	124	122	130	146	106

المصدر: الباحثة من خلال تقارير البنك الدولي

www://arabic.doingbusiness.org/ar/rankings

الشكل 1: مقارنة بين مرتبة الجزائر في مؤشر ممارسة الأعمال و مؤشر استخراج التراخيص البناء في الفترة 2010- 2019.

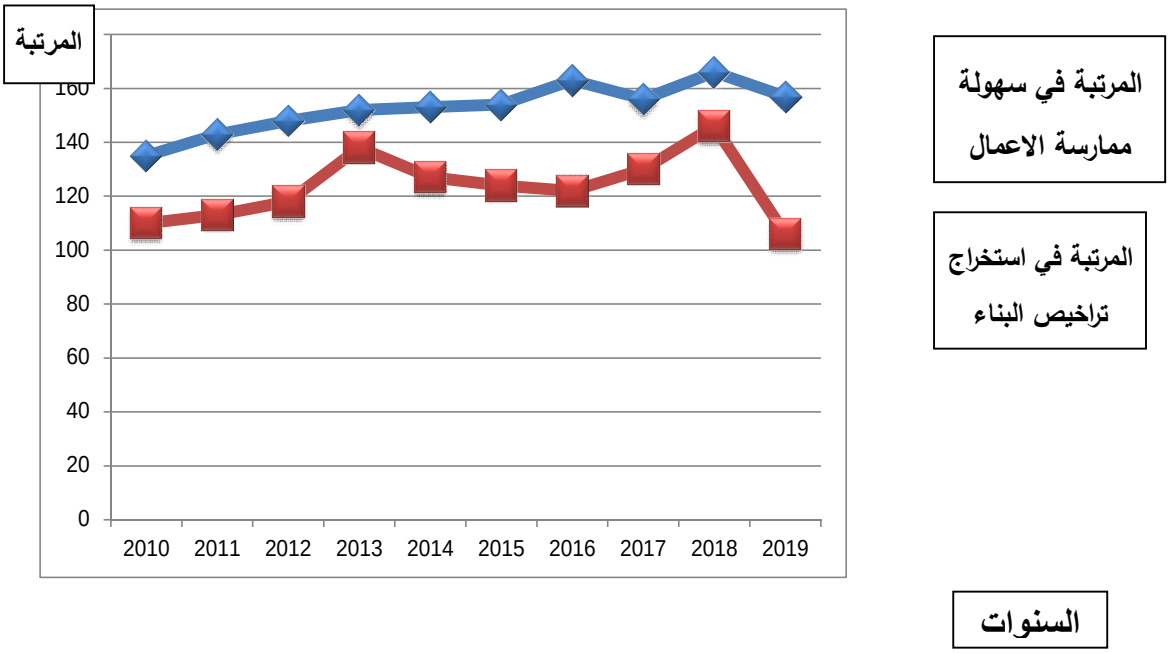

المصدر: الباحثة من خلال تقارير البنك الدولي

www://arabic.doingbusiness.org/ar/rankings

الخاتمة

إن تحسين مناخ الأعمال يرتبط بعدة عوامل سواء سياسية أو اقتصادية أو قانونية، ويتم تقييمه وفق تقارير البنك العالمي بموجب مؤشرات ومنها مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، الذي بدوره يشمل عدة مؤشرات فرعية منها مؤشر استخراج تراخيص البناء باعتبار أن أي مستثمر او رجل الأعمال يبحث على الدول التي تسهل له عملية تنفيذ المشروع ، وذلك بتبسيط الإجراءات والتقليل من الوقت والتقليل من التكلفة، وقد تطرقنا إلى أهم الإجراءات الثقيلة التي يجب إتباعها من اجل الحصول على الرخص .

مما دفع بالدولة الجزائرية بوضع مجموعة إصلاحات تقلل من الإجراءات و الآجال غير انه يظهر من تقارير البنك العالمي أن التحسن الذي عرفته الجزائر يمس فقط الآجال استخراج الرخص التي انخفضت مما سمح لها بان ترتب في المركز 77 مقارنة للدول العربية، أما فيما يخص باقي الإجراءات فانه يظهر أن الجزائر تراجعت فيها، بعدما حددت ب 17 إجراء لاستخراجها أصبحنا في 19 إجراء والتي تعد مرهقة ومكلفة لذلك يجب على الجزائر ان تضع إجراءات صارمة التي تمتاز في نفس الوقت بالسرعة والشفافية ومنه يتضح:

- ضرورة توضيح القوانين المتعلقة بالعمران والبناء واستكمال المخططات التعمير لتسهيل عمل المهندسين، الامر الذي اكد عليه وزير السكن باعتبار هناك مشروع لتعديل قانون التعمير.
- تكريس شفافية المعلومات من خلال معرفة معايير البناء وإيصال المعلومات، وتسهيل الوصول الى المعلومات.
- عصرنة الإدارة المكلفة بالتعمير بإدخال نظام معلوماتي يخفف العبء على الادارة والمستثمر، من خلال تقديم الملفات والحصول على الرخص عن طريق الدخول في الانترنت من خلال الموقع الكتروني للإدارة وتفعيل عمل الشباك الوحيد المخصص للمستثمرين، مع ايجاد منظومة الكترونية لاستخراج تراخيص البناء.

الهوامش

1- والع سهيلة– الجوانب القانونية لمفهوم مناخ الأعمال في الجزائر–مذكرة ماجستير فرع قانون الأعمال–كلية الحقوق– جامعة الجزائر2010–2011–ص 4.

2- موقع البنك الدولي، استخراج تراخيص البناء.

https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/dealing-with-construction-permits، تاريخ الاطلاع 2020/10/17 .

3- عبد السلام بارودي، خبراء هذه عوامل تحسين مناخ الاعمال في الجزائر،2018/11/4. https://www.maghrebvoices.com/2018/11/04 تاريخ الاطلاع 2020/10/17.

4- حفيظ صواليلي، مناخ الاستثمار في الجزائر الاعقد في المنطقة، الخبر،2019/11/23 https://www.elkhabar.com/press/article/160181 تاريخ الاطلاع 2020/10/17.

5- فادي عبودة، الاستثمار و الغنى، جريدة البناء–https://www.al-binaa.com/archives/article/5684 تاريخ الاطلاع 2020/10/18.

6- لجنة ولائية مشتركة لتسهيل حصول المستثمرين الجدد على رخص البناء، يومية الرائد ،28/04/ 2013 http://elraaed.com/ara/news/24684 ووزارة الصناعة الجزائرية تبحث مشاكل المستثمرين ببسكرة، مباشر،2013/02/28 https://www.mubasher.info/news/2259481

7- World Bank Group-Report Doing Business2016-13th edition.

8- محجوب جابرة – اثر مناخ الأعمال على النشاط المقاولاتي في الجزائر(دراسة ميدانية لعينة من المقاولين في ورقلة)– مذكرة ماستر–كلية العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر–2015–2016–ص 6.

9- والع سهيلة– المرجع السابق–ص 12

10- محجوب جابرة– مرجع سابق– ص 6.

11- علام عثمان، سنوساوي صالح– اليات تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنافسية – Globale Journal of Economics and Business- vol 4- no1-2018pp 74-89.wwwrefaad.com

12- ميلود بوعيد – هارون الطاهر – دور بيئة اداء الاعمال في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر،تونس،المغرب)– مجلة الاقتصاد الصناعي مجلد6 عدد2 ، دون صفحة، دون سنة.https://www.asjp.cerist.dz/en/article/19654

13- كوراد فاطيمة– مناخ الاستثمار و أثره في جذب و تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر – مجلة الابداع مجلد 7 عدد7– 108–121. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26852

14- محجوب جابرة– مرجع سابق.

15- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2012 –ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية– البنك الدولي للإنشاء و التعمير و البنك الدولي.ص 20.

16- محجوب جابرة– مرجع سابق– ص 7.

17- والع سهيلة– المرجع السابق– ص68.

18- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2012 – المرجع السابق– ص 30.

19- والع سهيلة– المرجع السابق– ص30.

20- لعويجي عبد الله – قرارات التهيئة و التعمير في حماية البيئة في التشريع الجزائري– مذكرة ماجستير –كلية الحقوق –جامعة الحاج لخضر باتنة 2012–ص 82.

21- اقلولي اولد رابح–قانون العمران الجزائري(اهداف حضرية ووسائل قانوني)–دار هومة 2014–ص135.

22- المرسوم التنفيذي 91–176 الصادر بتاريخ 1991/05/28 المحدد لكيفية تحضير شهادة التعمير و رخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناءو شهادة المطابقة ورخصة الهدم ج ر 26 المعدل و المتمم المرسوم التنفيذي 06–03 المؤرخ في 2006/01/07 ج ر عدد 1 المعدل و المتمم بموجب المرسوم التنفيذي 09–307 المؤرخ في 2009/09/22 ج ر 55.

23- المرسوم التنفيذي 15–19 الصادر بتاريخ 2015/01/25لايحدد كيفيات تحضير عقود التعمير و تسليمها ج ر 07.

24- Doing Business 2018-reforming to create jobs –economy profile Algeria- A World Bank Group Flagship Report- p 14-17.

25- والع سهيلة– المرجع السابق– ص77.

26- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2012– المرجع السابق ص30.

27- الامارات الاولى عربيا و الثالثة عالميا في سهولة استخراج تراخيص البناء، البيان ، 2019/09/04، https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/ تاريخ الاطلاع 2020/10/0/18.

28- مجموعة البنك الدولي – ممارسة أنشطة الأعمال– http :arabic.doingbusiness.org/

29- موقع البنك الدولي، استخراج تراخيص البناء، المرجع السابق.

30- والع سهيلة– المرجع السابق– ص77.

31- القانون رقم 16–01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري الجريدة الرسمية رقم 14.

32- منصوري نورة – قواعد التهيئة و التعمير وفق التشريع – دار الهدى –الجزائر– 2010–ص41.

33- المواد 4 و5 من م ت 91–176 الصادر بتاريخ 1991/05/28 المتعلق بكيفيات تحضير شهادة التعمير وشهادة التقسيم و شهادة المطابقة ورخصة التجزئة و البناء و الهدم الملغى.

34- المادة 17 من المرسوم السابق.

35- والع سهيلة– المرجع السابق– ص78.

36- REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE- comite dédié a l'amélioration du climat des affaires en Algérie- RAPPORT SUR Les mesures, de facilitation et d'allégement relatives a L'environnement de l'entreprise et de l'investissement en Algérie prises en 2012-2013- Rapport final mai 2013

37- REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE- comite dédié a l'amélioration du climat des affaires en Algérie –op cit - page11.

38- كوراد فاطيمة– المرجع السابق.

39- الشباك الوحيد اللامركزي، موقع www.andi.dz › guichet-unique

40- A World Bank Group Flagship Report- Doing Business 2018- Reforming to create jobs-economy profile Algeria- p 12.